لكي تعود فتح: مدخل للتفكير

إيهاب يوسف سليمان أبو منديل

الملخص:

إذا أرادت حركة فتح العبور بأمان إلى آفاق مستقبل أفضل، فلا مناص إلا سلسلة إصلاحات حقيقية ومراجعات جادة لمسيرتها، ولا توقيت أفضل للبدء من المؤتمر الحركي العام المتوقع عقده في غضون شهور قليلة قادمة فهو يشكل فرصة مواتية للتقييم والمراجعة للانطلاق إلى العهد الجديد المأمول دون خوف... **لتفعلها فتح ولن تخسر إلا الخوف ذاته.**

Abstract:

If Fatah transit wanted safely to the prospects for a better future, it must real reforms and reviews for serious career series, no better time to start than anticipated public motor Conference to be held in a few months to come it constitutes an opportunity for evaluation and revision of the starting point to the new hoped Covenant without fear ... to do open will not lose but fear itself.

المقدمة:

مثلت حركة فتح ظاهرة سياسية مميزة، من خلال دورها البارز في الحياة السياسية الفلسطينية، مع ذلك لم تأخذ هذه الظاهرة حقها في الدراسة الذي يرقى إلى ثقل وزنها، وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني، رغم أن هناك مواقف وأحداث وتحولات مختلفة أوجدت ضرورة لفهم هذه الحركة والتنبؤ بمستقبلها واستحضار السيناريوهات والاحتمالات التي يمكن أن تلجأ إليها خصوصاً وأنها تمر بأزمات متتالية تكاد تكون قاضية.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم الأسباب التي أدت بفتح للواقع الذي تعيشه اليوم، من خلال طرح التساؤل الرئيس الأتي:

ما هي الأزمات التي تعاني منها حركة فتح؟ ما أسبابها وكيف وصلت فتح إلى ما هي عليه اليوم؟ ما هو مستقبل الحركة في ظل تراجعها المستمر؟ هل من الممكن إعادة الحياة إلى الحركة من جديد؟

وتهدف الدراسة إلى تقديم أفكاراً عامة تصلح لرسم معالم أساسية لرؤية أولية حول تطوير حركة فتح، وتحسين أدائها.

أهمية الدراسة:

نجمل أهمية الدراسة في العناصر التالية:

١. تحليل نقاط القوة والضعف الموجودة في الحركة.
٢. تزداد أهمية الدراسة إذا علمنا أن الحركة مثلت موقع الصدارة بصفتها صانعة اتفاق أوسلو، والمكون الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية .

٣. تشخيص المشاكل والعقبات والصعوبات التي تواجه الحركة وتهدد مسيرتها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم أفكاراً عامة تصلح لرسم معالم أساسية لرؤية أولية حول تطوير حركة فتح، وتحسين أدائها.

منهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى **الأسلوب الوصفي التحليلي،** كمنهج من المناهج المتبعة في دراسة ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة. ومن خلال الارتكاز على معلومات كافية ودقيقة من أجل الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة علمية، بما يتناسب مع المعطيات الفعلية للظاهرة محل الدراسة.

نطاق الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة **فترة زمنية محددة، تبدأ من العام ١٩٩٣م،** حيث تم توقيع أتفاق أوسلو بين إسرائيل و"م.ت.ف" بقيادة فتحاوية، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، واندلاع انتفاضة الأقصى، ورحيل الرئيس ياسر عرفات وصولاً إلى عام ٢٠١٦ الذي من المفترض عقد مؤتمر فتح السابع فيه.

أما النطاق المكاني فيشمل المناطق التي وقعت تحت السيطرة الفلسطينية بعد قيام السلطة على جزء من الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وسنقارب الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أزمة التوفيق بين حركة تحرر وحزب سلطة

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، تشكلت أول سلطة فلسطينية على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد استثمرت فتح موقعها المهيمن على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتكريس موقعها في السلطة الناشئة، وتم

إدماج فتح في أجهزة ومؤسسات السلطة المختلفة وتحولت من تنظيم مهيمن في منظمة التحرير الفلسطينية إلى تنظيم حاكم في مناطق السلطة الفلسطينية.[i]

أولا: فتح وإقامة السلطة

تفاقمت أزمة فتح الداخلية منذ قيام السلطة، ففتح لم تنجح في الفصل ما بين فتح كتنظيم وفتح كسلطة، وكان اهتمامها ينصب كحزب حاكم على السيطرة على الأجهزة والمؤسسات ومنع المعارضة من تقويض السلطة وإضعافها،[ii] لدرجة حدوث نوع من التماهي والتداخل بين فتح والسلطة، وأصبحت المواقف والسياسات لكل منهما شيئاً واحداً، وهو ما تحملته فتح بكل سلبياته سواءً عبر أداء السلطة وفسادها أو تعثر مشروع التسوية.

١. إشكالية الهوية والدور عند فتح

تماهت فتح مع السلطة واندمجت عملياً معها لينتج من ذلك حالة اندماج بين حالتين لا تندمجان وهما "التحرر والدولة"، واتسم سلوك فتح من هذه الناحية بعدم الوضوح من حيث كونها حركة تحرر وطني، أو حركة بناء دولة، أو الاثنين معاً، ونتج عن ذلك حالة من التناقض الداخلي في محاولة الجمع بين برنامج التسوية وممارسة المقاومة، وفي ظل تناقض البرنامجين واختلاف وسائلهما وتكتكاتهما وقع الصراع بين البرنامجين داخل فتح التي أصبحت تعاني من أزمة هوية ودور، بين من يريد أن يلحقها بأجندة إسرائيل السياسية، ومن يحاول المحافظة على ما تبقى من المشروع الوطني لفتح.[iii]

باتت الحركة تعاني من معضلات التناقض بين طابعها كحركة تحرر، وتحولها إلى حزب للسلطة، وشهدت انقساماً في إستراتيجيتها وتفكيرها الحركي، فقد تبنى البعض داخل فتح فكرة المفاوضات، إستراتيجية للوصول إلى الهدف، واعتبر أن وقت الكفاح المسلح والعنف الثوري قد انتهى، فيما كان البعض الآخر وغالبيته من جيل الشباب يرى أن التخلي عن السلاح والثورة لن يحقق النتائج

المطلوبة، وطرح فكرة المزاوجة بين العمل السلمي والمفاوضات من جهة، وبين العمل العسكري من جهة أخرى، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عاد اتجاه داخل فتح لتبني الكفاح المسلح والعمليات المسلحة ضد إسرائيل، وهو ما مثلته فكرة كتائب شهداء الأقصى.

٢. أزمة بنية فتح

واحدة من المفارقات بالغة الدلالة أن المميزات التي انفردت بها الحركة عن غيرها لحظة تأسيسها هي ذاتها التي تشكل اليوم عوامل عطبها واستفحال أزمتها؛ ففتح رغبت منذ تأسيسها في **أن تكون إطاراً جبهوياً يستوعب تناقضات المجتمع الفلسطيني حيث اعتبرت نفسها حركة الشعب، ولذلك لم تشكل** كياناً تنظيمياً وهرمياً واضح المعالم؛ ولم تكن لها **أيديولوجية أو عقيدة سياسية محددة، واعتمدت البراغماتية في أدائها السياسي؛** وبذلك فتحت المجال أمام مختلف الأفراد من كافة الأطياف الفكرية والسياسية للانضمام إليها مع حقهم في الاحتفاظ بفكرهم الأساسي وضرورة ترك انتماءاتهم السابقة، ورغم هذا التنوع حافظ الصف القيادي الأول على قدر عال من التماسك التنظيمي والولاء؛ واستطاع توظيف الخلفيات الفكرية المختلفة لأفراده في تطوير العلاقات والاستفادة من اتجاهات وأنظمة متناقضة لمصلحة التنظيم.

لكن هلامية التنظيم فيما بعد، بمعنى أن فتح ليست حزباً منظماً بالمعنى الدقيق للكلمة؛ وإنما تجمعاً واسعاً بغير حصر لعضويته، والمرونة السياسية، وعدم الخوض في التفاصيل، والتجريبية والتعامل بنظرية الحد الأدنى أيديولوجياً، وإن **كانت جميعها عوامل ساهمت بشكل أساسي إلى جانب اللامركزية الحركية والجمع بين السرية والعلنية في نجاح فتح في اجتذاب الفلسطينيين** بشكل أضفى على الحركة قوة كمية كبيرة؛ إلا أن **هذا لا ينفي أن فتح فيما بعد وجدت نفسها مع الممارسة معرضة لعدد من التحديات.**

بعد قيام السلطة الوطنية عجزت فتح عن فصل أطرها التنظيمية عن مؤسسات السلطة، نجد أن كثيراً من المنتمين للحركة كانوا يعملون داخل مؤسسات السلطة في الوزارات والهيئات والأجهزة الأمنية، ويعملون في ذات الوقت لخدمة فتح تنظيمياً تحت مسمى الفرز على التنظيم.[iv]

من ناحية أخرى وبتأثير عكسي، فمعظم كادر فتح الذي تم توظيفه في أجهزة السلطة، بدأ ارتباطه بالعمل التنظيمي يقل تدريجياً، وأنصب اهتمامه على الراتب والترقيات والامتيازات، الأمر الذي أدى إلى خلل كبير في العمل التنظيمي على كافة المستويات، يقول الدكتور سفيان أبو زايدة عضو المجلس الثوري لفتح أنه "بعد توقيع اتفاق أوسلو، انتقل كل إنسان في فتح من مرحلة التضحية إلى مرحلة الاستحقاق، بمعني أنه بعد أن كان في السابق يفكر في كيف يضحي، أصبح اليوم يفكر في كيف سيأخذ مستحقاته من هذه الحركة، كيف يستفيد من هذه المرحلة، أين يعمل، في أية دائرة. وهذا أنشأ مجالاً للتنافس والحساسيات والصراعات".[v]

غاب العمل السري عن فتح لحظة انطلاق مسيرة التسوية وقيام السلطة، فأصبحت الخلية مسمى فارغاً دون أي معطي حقيقي في البنية التنظيمية،[vi] ولم تبحث فتح عن بدائل، وهو ما ولد مظاهر سلبية على صعيد عملية ضبط وتعبئة عناصر جدد، والذين اندفعوا للحركة بأعداد ضخمة وبدأوا يتحدثون عن انتماءهم لفتح، دون أن يكون لهم أي موقع فعلي في بنية الحركة.

ظهرت فجوة كبيرة ما بين قاعدة التنظيم وقمته لدرجة تعددت معها المرجعيات والتسميات داخل الحركة، وتجمدت القيادات العليا في فتح لكافة الأطر الحركية والتنظيمية نتيجة تفرغهم للعمل في السلطة وإيلاء الأهمية للعضوية في المجلس التشريعي أو مجلس الوزراء على حساب متابعة الأمور التنظيمية، وازدادت الأزمة استفحالاً بعد أن عمدت اللجنة المركزية لفتح، وبدافع تمسكها

بالمقاعد والامتيازات، لعدم إجراء انتخابات داخلية منذ العام ١٩٨٩م، وتعطيل عقد المؤتمر السادس للحركة لضخ دماء جديدة في قيادة التنظيم.

٣. أثر انتفاضة الأقصى على فتح (إشكالية التسوية والمقاومة)

منذ إنشاء السلطة الوطنية العام ١٩٩٤م وحتى العام ٢٠٠٠م، لم يبرز أي تناقض في أفكار فتح والتي ارتضت بالتسوية السلمية، لكن مع اندلاع الانتفاضة أثير تساؤل حول موقف الحركة من الانتفاضة، وأصبح التناقض قائماً بين فتح التي يفترض أن تقوم بدورها كحركة مقاومة وبين السلطة التي يفترض فيها ضبط الأوضاع وعدم إعطاء مبررات لإسرائيل لتجميد التسوية.

مع اندلاع الانتفاضة في أيامها الأولى، لم تتخذ فتح موقفاً رسمياً معيناً وواضحاً تجاهها، سواء كان مؤيداً أو معارضاً، وقد اعتبرت فتح أن ما يحدث هو مجرد مناوشات جاءت نتيجة لانحسار التسوية، وزيارة أرئيل شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى، بمرور الوقت تغيرت ردة فعل فتح واتخذت مواقف أكثر تشدداً، ووصل الأمر إلى تشكيل كتائب شهداء الأقصى كجناح عسكري لفتح.

عادت فتح لحمل السلاح لتحقيق أهدافها مرة أخرى، بعد أن تركته لأكثر من عشر سنوات، وبعد أن أقامت علاقات طبيعية مع إسرائيل، ونبذت العنف والإرهاب، وشطبت بنود الكفاح المسلح من ميثاق منظمة التحرير، وقد أثارت هذه العودة الكثير من الجدل داخل فتح، وفي هذا الإطار **برز اتجاهان عريضين**: أولهما يرى أنه لا يجب دخول فتح الانتفاضة، ويرفض عسكرتها، وقد دعا محمود عباس (أبو مازن) عضو مركزية فتح، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في حديث إلى صحيفة الأهرام المصرية إلى وقف جميع أشكال العمليات المسلحة الفلسطينية بصورة متكاملة وليست جزئية، وأكد قناعته بحق الشعب الفلسطيني في

المقاومة، وشدد على ضرورة العودة إلى أشكال المقاومة التي كانت مستخدمة في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م، عبر الحجر والتظاهرات والاحتجاجات السلمية.[vii]

أما الاتجاه الثاني فيرى أنه في ظل التعنت الإسرائيلي المستمر يجب دمج العمل المقاوم بالعمل السياسي، بمعنى استخدام الكفاح المسلح كوسيلة لرفع سقف التفاوض الفلسطيني، ويعارض هذا الاتجاه طروحات أبو مازن، يقول حسين الشيخ (أمين سر مرجعية فتح في الضفة الغربية) "أبو مازن يمثل تياراً داخل فتح، ولكن فتح تستمد قوتها ورأيها في النهاية من الشارع الفلسطيني، وأن مثل هذه التصريحات لا تثير ارتياحاً في أوساط الحركة"،[viii] ويذهب في ذات الاتجاه أحمد غنيم (عضو المجلس الثوري لفتح)، ومروان البرغوثي (أمين سر اللجنة الحركية العليا في الضفة الغربية)، واللذين أكدا على استمرار المقاومة المسلحة، وعدم استخدام أسلوب العمليات الاستشهادية بشكل عشوائي، بل ادخاره كسلاح استراتيجي وطني لا يقع تحت رغبة وتخطيط أفراد أو مجموعات مسلحة، وفي تصريح صحفي آخر يقول مروان البرغوثي "أنه يقف مع الانتفاضة، في وسطها، وفي قلبها...، وإذا كان لبعض العناصر موقف هنا أو هناك ولا يبدون أي حماسة للانتفاضة فهذا شأنهم، وهم بالتأكيد لا يمثلون الموقف الحقيقي لفتح، ولكن من ينزل إلى الشوارع هم الذين يمثلون هذه الحركة".[ix]

يقول الكاتب ماجد كيالي في مقال له حول الانتفاضة والمقاومة "منذ البداية (فتح) تحملت وهي حزب السلطة مسئولية تعزيز الطابع العسكري للانتفاضة وتحولها إلى مقاومة مسلحة إلى درجة أنها احتلت من خلال كتائب الأقصى المشهد الرئيس لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية"، ونقل الكاتب من صحيفتي هآرتس ومعاريف حول دور فتح في الانتفاضة "نحو ٨٠% حتى ٩٠% من العمليات يقوم بها التنظيم الذي هو الذراع العسكري لفتح،[x] ومنذ بدأت انتفاضة الاستقلال، غدا تنظيم فتح حزب الله المناطق"، ووفقاً لصحيفة معاريف فإن "معطيات أجهزة الأمن أشارت إلى نحو ٨٠% من العمليات نفذتها

أوساط مرتبطة بالسلطة الفلسطينية، وأنه يبرز في العمليات دور القوة ١٧ والاستخبارات العسكرية وأوساط من جهاز الأمن الوقائي.[xi]

وما من شك أن انخراط فتح في المقاومة المسلحة شكل إشكالية كبيرة للسلطة الوطنية والقيادة الفلسطينية ولشخص الرئيس عرفات الذي أصبح رئيسا لفصيل (إرهابي)، وهو ما أضعف مصداقيته على الصعيد الدولي وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات، وبالتالي استغلال إسرائيل ذلك لتقويض مؤسسات السلطة واستهداف الرئيس عرفات والمطالبة بعزله، ومن جهة أخرى أصبحت فتح مدانة فلسطينياً كونها لا تستجيب لواقع الشعب الفلسطيني وانتفاضته، ولم يكن يكفي لحل هذه الإشكالية مجرد دخول فتح في الانتفاضة، لأن التعارض لازال قائما بين رئاسة سلطة تسعى للتسوية السياسية ورئاسة حركة تقوم على المقاومة المسلحة.

ثانياً: الصراع على السلطة

ظهر داخل فتح تياران: الأول **يعارض سياسة الرئيس عرفات وسيطرته على القرار الفلسطيني، ورفع هذا التيار شعار الإصلاح، والتيار الثاني ظل محافظاً على ولائه لعرفات، يدافع عنه وعن قيادته التاريخية للشعب الفلسطيني.**

ترافقت مطالبات الإصلاح في فتح مع إعلان الولايات المتحدة وإسرائيل مقاطعة عرفات سياسياً، ومع تهديد إسرائيل أكثر من مرة باغتياله أو نفيه للخارج،[xii] وبرز الحديث عن فتح والسلطة وجيل الشباب الذي يرغب في الحصول على فرصته، وينتقد أداء القادة التاريخيين وسياساتهم، والجيل الجديد داخل فتح لا يتعامل من منطلق كونه فصيلاً مقاوماً فقط كالفصائل الأخرى ولكنه يطالب بجزء أكبر في السيطرة.[xiii]

ظهر التنافس على السلطة ودور فتح فيه من خلال معركة الاختصاصات التي نشبت بين الرئيس عرفات ومحمود عباس، على أثر استحداث منصب رئيس الوزراء، ورفضه من قبل عرفات ثم قبوله، وشهدنا صراعاً آخر في شأن من يكون رئيس الحكومة، لكنه لم يكن صراعاً طويلاً، إذ كان أبو مازن المرشح

الأوفر حظاً لأسباب داخلية وخارجية، ثم بدأ الصراع على الصلاحيات، وبلغ التسلسل الدرامي ذروته في الصراع بشأن التشكيلة الوزارية، التي لم يكن حلها ممكناً من دون التدخل الخارجي، وتكللت بنجاح الوساطة المصرية التي قام بها السيد عمر سليمان، مدير الاستخبارات المصرية، والنهاية كانت أشبه بالحل الوسط بحيث أصبح محمد دحلان وزير دولة للأمن الداخلي بدلاً من وزير دولة للشؤون الخارجية، وخرجت بعض الأسماء التي كانت مدرجة، وعادت بعض الأسماء التي كانت مستبعدة.[xiv]

توالت الأزمات حول السلطة، لتبلغ ذروتها في اجتماع للجنة المركزية لفتح مطلع يوليو ٢٠٠٣م، حيث تعرض أبو مازن لانتقادات شديدة من أعضاء المركزية على أسلوب تعامله السياسي والأمني مع حكومة شارون. ووصفه عرفات بأنه خان قضيته ومصالح شعبه خاصة في ضوء خطابه الكارثي في قمة العقبة مع بوش وشارون الذي ألقاه في ٣ يونيو ٢٠٠٣م، وفي خطوة احتجاجية قدم أبو مازن استقالته من مركزية فتح، بدعوى افتقاره إلى دعم حزب السلطة فتح.

بشكل عام يمكن القول **أن مصالح الفريقين وتوزيع الصلاحيات لعبت دوراً أساسياً في الصراع،** فياسر عرفات وأبو مازن جزء من القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني وعضوان في اللجنة المركزية لفتح، وينضويان ضمن خيار سياسي واحد وعقلية واحدة، والاثنين وافقا على اتفاق أوسلو وخريطة الطريق.[xv]

بالتوازي مع ازدياد دلالات الصراع على السلطة داخل فتح، كانت الانتخابات القاعدية لفتح في قطاع غزة تظهر عملية استقطاب بين القادة، شكل عنوانيهما الرئيس عرفات من جهة، ووزير الداخلية السابق محمد دحلان من جهة أخرى، وجاءت النتائج في مصلحة تيار دحلان الذي رفع راية الإصلاح داخل الحركة والسلطة.[xvi]

بعد رحيل الرئيس عرفات، واجهت فتح معضلة حقيقية تمثلت في أنها كانت مضطرة إلى القيام بعمليتين صعبتين في الوقت نفسه، إجراء انتقال سريع

في القيادة، وانتخاب أمين سر جديد للمنظمة، ومرشح لفتح لرئاسة السلطة والحصول على تأييد لذلك داخل فتح نفسها قبل البدء بالإصلاح الداخلي، أي قبل تحقيق مطالب الأجيال التي تلت الجيل الأول المؤسس،[xvii] وظهرت بوادر التفتت في الانتخابات الرئاسية، فتح رشحت أبو مازن، وترشح أمين سر فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي لرئاسة السلطة في نفس الوقت بشكل مستقل.

جرت الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م، ودخلت فتح موحدة لهذه الانتخابات بعد انسحاب مروان البرغوثي لإعطاء المجال لمحمود عباس، والذي تبنى برنامجاً إصلاحياً وفاز بنحو ٦٣% من الأصوات، ثم جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م الانتخابات التشريعية وفازت فيها حركة حماس على أساس برنامج انتخابي ركز كذلك على مطلب إصلاح أجهزة السلطة، لكن مهمة الإصلاح لم تتحقق، بل أدت ظاهرة ازدواجية السلطة، التي نجمت عن ذلك الفوز، وما استتبعها من اقتتال داخلي، إلى تهديد وجود النظام السياسي الفلسطيني نفسه.[xviii]

المحور الثاني: أزمة تحول فتح من السلطة إلى المعارضة

جاءت الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها، لتبين عمق الأزمة في فتح، حيث **وجدت فتح نفسها ولأول مرة في موقع المعارضة، وانتقلت فتح مرة واحدة من الفصيل الأول إلى مكانة الفصيل الثاني** (على الرغم من إشكالية احتفاظها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة)، وفي المقابل **تحولت حماس (فجأة) من موقع المعارضة والفصيل الثاني والعمل خارج النظام السياسي الفلسطيني، إلى موقع القيادة والفصيل الأول والعمل داخل النظام الفلسطيني.**[xix]

يصف البعض انتقال فتح من السلطة إلى المعارضة، بأنه أكبر مأزق مرت به، فهي لم تتعود أن تكون رقم "٢" لا في السلطة ولا في الحكومة، ولا في المجلس التشريعي، ففتح لم تخض سابقاً تجربة المعارضة التي يفترض أن تقودها بعد نتائجها في الانتخابات التشريعية الثانية.

في الأيام الأولى التالية لإعلان نتائج الانتخابات تصرف الشارع الفتحاوي بشكل استفزازي عبر عن عمق الصدمة والألم، بعض قادة فتح سارع إلى اتخاذ موقف بعدم المشاركة مع حماس في الحكومة، وبعضهم الآخر حرض الشارع الفتحاوي وأخرج تظاهرات أشبه بحالة التمرد على نتائج الانتخابات وعلى ما يزعمون أنه تقصير من القيادة التقليدية.

شهدت فتح حالة من الجدل الداخلي حول الطريقة التي سيتم من خلالها التعامل مع نتائج الانتخابات، فقد تعالت الأصوات التي تطالب بعدم التنازل لحماس وضرورة الاحتفاظ بالسلطة حتى لو وصلت الأمور لاستخدام السلاح، وطالب آخرون بمعاقبة قيادات الحركة التي خاضت الانتخابات بشكل مستقل، لأنها في نظرهم هي سبب خسارة فتح.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من عدم رسوخ التقاليد الديمقراطية والسلوك الديمقراطي بشكل عام داخل فتح، إلا أن فتح لم توافق على استخدام العنف، وأقرت النتائج، وهو ما لم يتوقعه الكثيرون بسبب أن المفاجأة كانت مزلزلة لفتح، وقام الرئيس محمود عباس بتكليف كتلة التغيير والإصلاح (حماس) بتشكيل الحكومة، وهي أول حكومة تخلو تماماً من أي تواجد فتحاوي.

يرى عضو اللجنة المركزية لفتح عبد الله الإفرنجي "أن خسارة فتح غير المتوقعة خلفت في الجسم التنظيمي للحركة ردة فعل وزلزال أشبه بـ "تسونامي" وهذه الهزة قلبت البنية الفتحاوية بصورة كبيرة جداً، وأنتجت خللاً في التعامل مع هذه الحالة الجديدة، فالقسم الأعظم رفض المشاركة في الحكومة"،[xx] وهو ما كان فعلاً، حيث رفضت فتح المشاركة في حكومة حماس بناءً على توصية قدمها أعضاء فتح في المجلس التشريعي للمجلس الثوري لفتح في الرابع من مارس ٢٠٠٦م، وانتهى المشهد بتشكيل حماس الحكومة منفردة بعد أن رفض قادة الحركة، الاستجابة لطلب الجبهة الشعبية الإقرار بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[xxi]

أولا: أسباب فشل فتح في الانتخابات التشريعية الثانية

يمكن أن نجمل أهم أسباب فشل فتح في النقاط التالية:

- **فشل البرنامج السياسي لفتح (برنامج المفاوضات)** في تحقيق أية نتائج يمكن أن يلمسها الفلسطينيين، وإدراك الشعب الفلسطيني بأن عملية التسوية السلمية قد فشلت بعد كامب ديفيد (صيف ٢٠٠٠م)، واندلاع الانتفاضة الثانية بعد ذلك بقليل واجتياح الجيش الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية في ربيع ٢٠٠٢م.[xxii] أتت نتائج المفاوضات في صيف العام ٢٠٠٠م تقطع باستحالة تحصيل هدف الاستقلال الوطني من طريق التفاوض والتسوية اللذين زعمت سلطة الحكم الذاتي أنهما سبيل شعب فلسطين الأوحد إلى نيل مطالبه الوطنية.

  وإذا كانت لاءات القائد الشهيد ياسر عرفات لحظة الذروة في مسار الممانعة السياسية لتيار التسوية المجحفة، فإنه لم يكن إلا الاستثناء في مسيرة السلطة. إذ الغالب على موقف السلطة-قبل كامب ديفيد الثانية وبعد استشهاد ياسر عرفات-العمل بمقتضي أولويات التسوية وقواعدها وشروطها،[xxiii] وهو ما عبر عنه الرئيس أبو مازن سواء من خلال برنامجه الانتخابي للرئاسة (برنامج فتح)، أو خطاباته المتكررة والتي يعلن فيها تمسكه وحركته بالمفاوضات.[xxiv]

- **تتحمل فتح وحدها مسؤولية الإخفاق في المهمات التاريخية** التي أخذتها على عاتقها منفردة، كونها أولاً **لم تنجح في خيار المفاوضة، ثانياً لم تستطيع التحكم في خيار الانتفاضة (الكفاح المسلح)، ثالثا فشلت في بناء الكيان (السلطة) على مرتكزات مؤسساتية وقانونية، رابعاً اتهمت بإشاعة الفساد السياسي والمالي والمحسوبية والفوضى الأمنية، خامساً تهميشها للمنظمة من دون أن تنجح في بناء السلطة**،[xxv] وعلى الرغم من أن حماس تتحمل مسؤولية فشل بعض الخيارات السابقة، لا سيما تعثر

خيار المفاوضة والانتفاضة وبناء السلطة، لكنها لم يتم التعرض لها بالنقد السياسي في المرحلة السابقة.

يرى بعض المفكرين الفلسطينيين أن إقدام فتح (حزب السلطة) على إجراء الانتخابات في توقيت سياسي وتنظيمي غير ملائم، كان له دور في فشل الحركة.

- ترى الدارسة أن عقد هذه الانتخابات في ظل ظروف غير مناسبة للانتخابات يمكن أن يحسب لفتح، حيث أنها أقرت إجراء الانتخابات التشريعية وأصرت على إشراك حماس فيها، وهو ما أصر عليه الرئيس أبو مازن بعد رفضه كل الضغوط لاستبعاد حماس من العملية الانتخابية، من ناحية أخرى فإن فتح ومن موقعها في السلطة أخضعت الانتخابات لمعايير الشفافية والنزاهة بشهادة دولية.
- **غياب زعيم فتح وقائدها**

لعب غياب الرئيس عرفات، الذي كان احتل مكانته كزعيم للشعب الفلسطيني ولفتح على طول ما يقارب العقود الأربعة الماضية، دوراً سلبياً على مكانة فتح، حيث أدى غياب القائد إلى تمزق في صفوف الحركة، واتضح ذلك عندما ترشح مروان البرغوثي عضو المجلس الثوري لفتح في بداية الانتخابات الرئاسية الثانية ضد الرئيس محمود عباس، وهو ما تم تداركه عبر العديد من الوساطات التي جرت بين الطرفين وانتهى الأمر بتنازل مروان البرغوثي عن ترشيحه للرئيس أبو مازن.

كما يحسب لعرفات أنه أبقى فتح متماسكة إلى حد كبير، فقد كان عرفات يعتمد على الدوام، التواصل المباشر مع كل عضو من قبيلته/شعبه تقريباً.[xxvi]

- **تغييب الديمقراطية في فتح**

تفتقر فتح في المرحلة التي تعيشها منذ قيام السلطة عام ١٩٩٤م إلى التنويع والتعددية والروح النقدية، التي كانت تضفي عليها الحيوية، وأصبحت عملية الحراك الداخلي معدومة، كما ندرت المجادلات الفكرية والسياسية، كما أدى تأجيل مؤتمر فتح السادس عدة مرات، إلى ترهل فتح وبينتها وعلاقاتها وخطابتها.

- **الموقف السلبي لإسرائيل والولايات المتحدة،** في التعامل مع السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، وإظهاره غير قادر على قيادة الشعب الفلسطيني، وإقناع المجتمع الفلسطيني بعدم جدوى الخيار السلمي، حيث عمدت إسرائيل إلى عدم تقديم أية انجازات للرئيس والسلطة في المفاوضات أو حتى مبادرات حسن النية المتبادلة بين الطرفين.

من جهة أخرى نهضتا بالدور الرئيس في إفشال السلطة وحشرها في الزاوية، وتدمير مؤسساتها ومقدراتها، كما أن حربهما على ياسر عرفات وتأليب فريق في السلطة وفي فتح على آخر فيها عمق الشروخ داخل الحركة والسلطة ونال من تماسكهما وأدخلهما في دورة تناقضات انتهت بهما إلى ما انتهت إليه في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م.[xxvii]

ثانيا: فتح وحماس صراع برامج أم صراع على السلطة

صحيح أن حماس فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وشكلت الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، إلا أنها دخلت نظاماً سياسياً جديداً، وسلطة أفرزتها اتفاقيات سابقة وقعتها فتح، وهذا يعنى سيطرة الأخيرة على كل المواقع الأساسية والأجهزة، علاوة على أن رئيس السلطة من ذات التنظيم .

أصبح الرئيس عباس الملاذ الأخير بالنسبة لفتح، للعبور للسلطة، فقام بإصدار أوامر رئاسية بوضع أجهزة الإعلام الرسمية وأجهزة أمنية (الأمن

الوطني والمخابرات العامة) تحت ولايته، وحاول أن يحيى ممارسة عقد التحالفات الفصائلية التي كانت تشكل حافظة التماسك في المنظمة.[xxviii]

دخلت حماس في تحد واضح من خلال حكومتها مع مؤسسة الرئاسة الفتحاوية حيث كل مؤسسة تدافع عن برنامجها وتعمل من أجل تطبيقه، ورأت حماس في القرارات الرئاسية معوقاً أساسياً في سير الحكومة وأدائها الطبيعى وتمتعها بالصلاحيات المختلفة التي منحها إياها القانون .

على الرغم من الترحيب بنتائج الانتخابات التي أصر الرئيس عباس على إجرائها، وتصريحات حماس بالعمل في إطار الإجماع الوطني جنباً إلى جنب مع الرئاسة، إلا أن المؤشرات كانت تشير إلى عكس ذلك، فالسلوك على الأرض يشير إلى حرب صلاحيات، فكل فريق يريد أن يستحوذ على صلاحيات أكبر، وأصبحت القضية الفلسطينية تتمحور في صراع سلطة على أرض، لا تتمتع بالسيادة، والسيادة المطلقة فيها للاحتلال الإسرائيلي.

لم يمض وقت طويل حتى بدأت الحركتان القيام بعمليات اختطاف، واغتيالات ومحاولة اغتيال عناصر إحداهما الأخرى، وأصبحت السلطة منقسمة بين حركتين متساويتين في القوة وفي غياب القانون، ووجود المعاناة جراء العجز الاقتصادي.

واجهت الساحة الفلسطينية حالة من التباين والاختلاف لم تشهدها من قبل، وفي إطار محاولات الاحتواء من قبل فصائل العمل الوطني، طرحت المبادرات، ومن أهمها ما عرف بوثيقة الأسرى والتي جاءت بمبادرة من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية،[xxix] وقد قبلتها فتح وجميع الفصائل، بينما قبلتها حماس بتحفظ.

لم تحل كل المبادرات دون الاقتتال، والحملات الإعلامية المضادة، وتدخلت مصر بكل ثقلها من أجل وقف إطلاق النار بين فتح وحماس، عدة مرات من خلال وفدها الأمني الموجود في غزة، لكن القتال ظل مستمراً، وبدأت تحركات عربية أخرى للم شمل الفلسطينيين وبرعاية العاهل السعودي الملك عبد

الله بن عبد العزيز تم توقيع اتفاق مكة بهدف وقف الاقتتال،[xxx] وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الحركتين، كما تم صياغة كتاب التكليف وتضمينه صياغة الجواب حول عملية التسوية.

على الرغم من أن لكلاً من فتح وحماس حساباته ودوافعه للتصالح في مكة، لكن الاتفاق نجح في وقف شلال الدم الفلسطيني، وشكل بداية جديدة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بكامله، فهو يعيد الاعتبار للمنظمة ودورها كمرجعية وممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بعد أن تكون ضمت التيارات السياسية والفصائل وخصوصاً الإسلامية.[xxxi]

تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وبعد أقل من شهرين قدم وزير الداخلية هاني القواسمي استقالته بسبب عدم منحه الصلاحيات على أجهزة الأمن التي تسيطر عليها فتح، وانتشارها في الشوراع بدون علمه، ومساهمتها في ازدياد الفوضى بدلاً من تصديها للانفلات الأمني من وجهة نظره، وهكذا عاد الاقتتال بين فتح وحماس من جديد ليأخذ منحنى أخر غير سابقه.

ثالثا: سيطرة حماس على قطاع غزة وأثرها على فتح وعملية التسوية

شهد يوم الرابع عشر من حزيران/يونيو٢٠٠٧م بداية تحرك حماس عسكرياً لمواجهة الأجهزة الأمنية وتنظيم فتح في قطاع غزة، وقد بررت حماس خطوتها بالاضطرارية وأنها مؤقتة تهدف لوضع حد للفوضى والفلتان الأمني، وأنها تطيح برموز الفساد ومؤسساته. وقد انتهت حملة حماس العسكرية في اليوم نفسه بعد أن أتمت السيطرة على مواقع الأمن الفلسطينية الموجودة في قطاع غزة، وبالتالي السيطرة على القطاع بكامله، بعد أن خلف ذلك مئات الشهداء وآلاف من الجرحى.

سيطرت حماس على القطاع بعد انهيار الأجهزة الأمنية للسلطة ومقارها، وشكل ذلك بداية الانقسام الكبير في الحالة الفلسطينية، وقد اعتبرت فتح ومؤيدوها والعديد من الفصائل ومنظمات المجتمع المدني الحدث، يوماً للحزن ولإحياء

الذكرى الأليمة، بينما تعاملت معه حماس ومؤيدوها على أنه يوم للنصر يستحق الاحتفال.

بعد أن وقع الانقلاب وصف الإعلام الفتحاوى ما قامت به حماس على أنه يرتقى إلى مستوى نكبة أخرى لم يكن الفلسطينيون ينتظرونها في أسوأ كوابيسهم، في حين تحدث إعلام حماس عن التحرير الثاني لقطاع غزة، أي تحريره من الفساد بعد تحريره من الاحتلال العام ٢٠٠٥م.[xxxii]

بررت حماس لنفسها خطوتها في السيطرة على القطاع بأنها حركة استباقية منها للقضاء على انقلاب كان يعد في الخفاء لها من قبل مجموعة معينة من فتح والسلطة بقيادة الجنرال الأمريكي دايتون، كما أنها اعتبرت أن لا مجال أمامها للشراكة الفعلية مع فتح في المجال الأمني إذ بقيت هذه الأخيرة مسيطرة على معظم الأجهزة الأمنية.[xxxiii]

من جهة أخرى رفضت فتح هذه الاتهامات وقالت بأن خطوة حماس جاءت في إطار مخطط إقليمي، وطالبتها بالعودة عن انقلابها والاعتذار للشعب الفلسطيني كشرط لبدء الحوار.[xxxiv]

بعد يومين من الانقلاب، أصدر الرئيس عباس من مقره في رام الله، مرسوماً يقضى بإقالة حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها القيادي في حماس إسماعيل هنية، وبتكليف الدكتور سلام فياض تأليف حكومة تسير أعمال، كما أعلن حالة الطوارئ وفقاً للقانون، وفي المقابل استمر إسماعيل هنية على رأس حكومة انسحب منها الوزراء غير المنتمين إلى حماس، والتي اعتبرت حكومة فياض غير شرعية، واتهمت عباس بفقدان الصلاحية نظراً إلى انحيازه .

إن وجود حكومتين، شكل بداية نحو محاولة كل طرف نزع الشرعية عن الطرف الآخر في ظل مجلس تشريعي معطل تماماً ولا يملك الحد الأدنى من النصاب الذي يؤهله للقيام بدوره، فقد اعتقلت قوات الاحتلال نحو أربعين عضواً من أعضاء حماس في المجلس التشريعي بما في ذلك رئيسه الدكتور عزيز

الدويك، في حين امتنعت الكتل الأخرى من الاستجابة لدعوات انعقاد المجلس، هكذا أصبح لدينا حكومتان: واحدة في الضفة الغربية وأخرى في غزة، ومرجعيتان للتشريع،[xxxv] واكتمل الانقسام وتم بناء هياكل للسلطتين، وقد اعتمدت حماس على كل من القوة التنفيذية وكتائب القسام في بناء الشرطة، كما تم إنشاء ما يسمى بمجلس العدل الأعلى بعد الاستيلاء على مجمع المحاكم النظامية، وإيقاف النائب العام وتغييره، وتعيين وكلاء نيابة جدد، وعدد من القضاة في وقت لاحق.[xxxvi]

ترى الدراسة أن الانقلاب الذي قامت به حركة حماس في غزة، قد الحق الضرر بالقضية الفلسطينية أولاً ، وبحماس نفسها ُثانياً، على الرغم من أن حماس تعتبره نصراً لها، كما أن استقرار الوضع بهذا الشكل وبدون التوصل إلى حلول للم الشمل الفلسطيني من جديد، وعدم إحراز الحوار الفلسطيني– الفلسطيني لأي تقدم ملموس على أرض الواقع يشير إلى الأزمة التي يعانيها الفلسطينيون.

يصف بعض المختصون، الصدام المسلح في صيف ٢٠٠٧م وكأنه بين السلطة الفلسطينية من جانب وحركة حماس من جانب آخر. فيما الأصح من وجهة نظر تحليلية أخرى أن المفارقة والتمايز هما في الحقيقة واقعان بين كل من فتح وحماس داخل رحاب السلطة التي يستظل بها الفصيلان، وأن الحركة العسكرية التي اضطلعت بها حماس في قطاع غزة، الموصوفة بالانقلاب المسلح، إنما انطلقت على أساس فصائلي حزبي ضد فتح أو أجنحة منها. **وستحاول الدراسة رصد أهم الآثار المترتبة على سيطرة حماس على قطاع غزة، وأثرها على فتح في النقاط الآتية:**

١. **خضوع قطاع غزة جغرافياً لحماس،** حيث أن حماس استخدمت العنف المفرط والقاسي في مواجهة رموز وقيادات فتح والأجهزة الأمنية، وكان مفهوماً أن حماس تريد قطع رأس القط كما يقال، وإضفاء مناخ من القوة لإخضاع الجميع، ومنع أي طرف أو شخص من العمل ضد الوضع الجديد، فتم الاستيلاء على المقار والأسلحة والآليات، وملاحقة كل من

يملك سلاحاً أو عتاداً من منتسبى الأجهزة الأمنية، كما شملت الملاحقة والمصادرات مقار فتح وقيادتها وكوادرها وأعضائها، وتخللتها عمليات ملاحقة وتحقيقات واعتقالات وتعذيب.[xxxvii]

٢. **لحقت أضرار مباشرة بعدد كبير من المؤسسات الفتحاوية أو المحسوبة على فتح**، وبأعداد كبيرة من أنصار وقيادات فتح، كما تم إغلاق ثلاث محطات إذاعية محسوبة على فتح، ومنع تلفزيون فلسطين التابع للسلطة الوطنية من العمل والبث من قطاع غزة .

٣. **تكريس الأمر الواقع**، حيث عمدت حماس للسيطرة على الوزارات والمؤسسات وملأت الفراغات الوظيفية على أساس حمساوي شبه كامل، وتم إجراء عملية توظيف لأعداد جديدة وإجراء سلسلة من الترقيات خارج إطار المنافسة ومعايير الكفاءة والشفافية.

أما بخصوص عملية التسوية والآثار التي أحدثها الانقسام الفلسطيني وسيطرة حماس على قطاع غزة عليها فيمكن تلخيصها في:

١. **تكريس الإدعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام**، وبالتالي يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تواصل فرض التسوية التي تراها من جانب واحد، فتضم ما تريد من أرضى الضفة الغربية،[xxxviii] ويبدو واضحاً أن السيناريو المفضل لدى حكومة أولمرت هو مواصلة السير في تنفيذ خطة الانطواء،[xxxix] فعبر هذه الخطة لن يكون مضطراً لمناقشة قضايا الوضع النهائي وتحديداً اللاجئين والقدس، ووفق هذا التصور فإن أولمرت يرى أن حكومة فلسطينية بقيادة فتح تحظى بدعم دولي، تقلص قدرة إسرائيل على الحركة.[xl]

٢. يكاد يكون مستحيلاً احتفاظ حماس بمواثيقها وبرامجها الحالي، وقبولها دولياً، فالقوى الدولية الضالعة في التسوية الفلسطينية، وفي طليعتها الرباعية الدولية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوربي والأمم

المتحدة)، أنذرت حماس بضرورة التغير والتجاوب مع مسار التسوية ومنتجاته.[xli]

والجدير ذكره أن عملية التسوية كانت تمضى في طريق مسدود منذ ما قبل وصول حماس لقمة السلطة، وربما كان هذا الانسداد من أسباب تزكيتها انتخابياً،[xlii] فالشعب الفلسطيني أدرك أن سياسة إسرائيل القمعية والاستيطان والتجريف وبناء جدار الفصل الاستيطاني العنصري لا يمكن أن تؤدي إلى السلام، وهذا ما أضعف معسكر التسوية الفلسطيني.

المحور الثالث: مستقبل فتح

ستحاول الدراسة **استشراف شكل الخريطة السياسية الفلسطينية، وموقع فتح فيها من خلال وضع عدد من السيناريوهات المتوقع حدوثها وأثرها على عملية التسوية.**

١- بقاء الوضع على ما هو عليه (فتح في الضفة وحماس غزة)

فالواقع أن حماس تسيطر على قطاع غزة ولها حكومتها، كما أن فتح تسيطر على الضفة الغربية، وبالتالي تعزيز الانقسام الفلسطيني والانفصال السياسي والجغرافي، وقيام إسرائيل بتعزيز هذا الانقسام عبر التعامل مع سلطتين واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة، وبالطبع هذا السيناريو يصب في صالح إسرائيل، فالكيانين منفصلين وضعيفين ويفرز مفهوم الكيانين مفهوم الكنتونات وينهى القضية الفلسطينية بأقل الخسائر الإسرائيلية.

تحاول إسرائيل إضعاف فتح بقيادة الرئيس عباس في الضفة الغربية، كما أنها تحاول إضعاف حماس وسلطتها في قطاع غزة، وتحاول الحركتين وبغير دراية وإدراك أن تنفذ المخطط الإسرائيلي من خلال إفشال الحوار الذي يجري في القاهرة.

في حالة حدوث هذا السيناريو **فأمام حماس خياران لا ثالث لها أما تحويل القطاع إلى منطقة لمقارعة الاحتلال وجعل القطاع مقاوماً** على الرغم من

الصعوبات التي يشوبها هذا الخيار، **أما الخيار الثاني فهو التعامل مع إسرائيل والاعتراف بها بشكل أو آخر، مقابل اعتراف إسرائيل بأهمية حماس وضرورة إشراكها في عملية التسوية**، وحماس تعطى إشارات في هذا الاتجاه سنتطرق لها في السيناريو الثالث.

٢- استنهاض فتح

تعاني فتح من أزمات متعددة ومتنوعة، وعلى الرغم من حالة الترهل التي تعيشها فتح، إلا أن البعض يرى أن الحركة قادرة على تجاوز هذه الحالة، فهم يرون أنها مرت بأزمات أكثر خطورة من تلك التي تعيشها الآن، فأطول حركة تحرر وطني في التاريخ المعاصر قادرة على تخطي المصاعب والخروج من أزمتها.[xliii]

كما أنه ثمة تحليلات أحالت جزء من خسارة فتح في الانتخابات إلى التصويت الاحتجاجي، بمعنى أن قطاعاً من الناخبين صوت لحماس لا انحيازاً إليها- أي لأنه يؤيد برنامجها- وإنما لمعاقبة فتح والسلطة احتجاجاً على واقع الفساد والفلتان الأمني وخيبات الأمل من القيادة والسلطة.[xliv]

من جهة أخرى يرد البعض خسارة فتح هذه الانتخابات إلى سلوك مرشحي فتح وتمردهم على قرار الحركة وترشحهم بشكل مستقل من خارج القائمة الرسمية للحركة، الأمر الذي أدى إلى تفتيت قوة فتح التصويتية، ويعقد أصحاب هذا الطرح مقارنة بين الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥م، والانتخابات التشريعية ٢٠٠٦م، حيث وقفت فتح خلف مرشح الحركة الرئيس عباس وحققت النجاح بينما الانتخابات التشريعية دخلتها فتح منقسمة وغير جاهزة، وترى الدراسة أن أصحاب هذا الطرح يغفلون أن حماس لم تشارك في الانتخابات الرئاسية العام ٢٠٠٥م، وأن الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦م هي أول اختبار انتخابي بين الحركتين.

يرى السيد نبيل عمرو سفير فلسطين في جمهورية مصر العربية الأسبق "أن فتح لم تستفد حتى الآن من الدروس البليغة التي واجهتها، وهنا أعنى الإطارات القيادية وليس القواعد"،[xlv] وعلى الرغم من ذلك تلاحظ الدراسة أن فتح وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة، أصبحت تحقق نجاحات مميزة في الانتخابات النقابية والطلابية، على عكس ما كان قبل إجراء الانتخابات التشريعية الثانية، حيث كانت حماس تحرز التقدم، كما تدل الاستطلاعات الميدانية التي تجري في قطاع غزة على ارتفاع ضئيل في شعبية فتح، وتراجع طفيف في شعبية حماس.[xlvi]

يعتبر عضو اللجنة المركزية لفتح عبد الله الإفرنجي أن أكبر استطلاع على شعبية فتح كان في غزة بعد سيطرة حماس عليها فخرج نحو نصف مليون شخص من أبناء شعبنا في نوع من التأييد العفوي لهذه الحركة التي انتقدوها لأنهم أحسوا بالخطر المحدق بها".[xlvii]

ترى الدراسة أن فتح لا زالت تراهن بمستقبلها السياسي على تعاطف الشعب معها حتى الآن، وعلى أخطاء حماس في إدارة الأمور في قطاع غزة، وعليه فمن الواجب على فتح أخذ خطوات جادة في طريق إصلاحها ووضع إستراتيجية ثابتة للنهوض بالحركة واستنهاضها من جديد.

يمكن لفتح العودة **إلى سدة الحكم مرة أخري بطريقتين**: **أولهما عقد انتخابات تشريعية جديدة وفوز فتح بها** بالطبع هذا بعد نجاح الحوار في القاهرة في إقناع الحركتين باللجوء لصناديق الانتخابات، ومن ثم الاحتكام إلى الديمقراطية، **أما الطريق الأخرى فهي عودة فتح لقطاع غزة عسكرياً وهو أمر تستبعده الدراسة**، لإدراك فتح خطورة هذا الطريق، وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك.

٣- صعود حماس

يستند هذا السيناريو على بعض التوقعات من مراقبين مطلعين، بمن فيهم قادة مرموقين في فتح، حيث يقولون أن حماس سترث فتح في نهاية المطاف، أو بعد انهيار فتح تحت تأثير الثقل المشترك لضعفها الشامل وفشلها المتواصل في تحقيق انجازات سياسية أو اقتصادية، أو توفير أمن أساسي في وجه إسرائيل.[xlviii]

فحماس، وهي خارج المنظمة والسلطة، تمكنت بخطابها وممارساتها المغايرة من إرباكهما، وأثرت على خطاب فتح الحاكمة وسياساتها وتكتيكاتها، وحركت المياه الأسنة في بنيتها، وأجبرتها على إعادة النظر في أحوالها، وعندما اقتربت حماس من دائرة التنافس عبر المدخل المدني والبلدي المحلي، أضحت فتح تستشعر اهتزاز مكانتها التقليدية وكيف أنها أمام خصم يقتطع بالتدريج من شعبيتها، زاحفاً إلى الندية معها وإلى مقاسمة الرأي العام، وهو خصم لا تجدي معه أنماط المساومة القديمة التي احترفت بها محاصصة الفصائل وضبط تحركاتها في حدود مأمونة لها.[xlix]

في مثل هذه الحالة وتسلم حماس مقاليد النظام السياسي الفلسطيني (رئاسة وحكومة)، والاعتراف بها كلاعب أساسي في الساحة الفلسطينية **فحماس أمام خياران يتشابهان مع السيناريو المطروح في حال بقاء غزة تحت سلطة حماس وبقاء الضفة تحت سلطة فتح، والخياران هما: العمل على تحويل الشعب الفلسطيني إلى الثورة المسلحة الشاملة لنيل الحقوق الفلسطينية المسلوبة والقضاء على الاحتلال**، مع ملاحظة أن حماس تبدي استعداد لإبقاء السلطة قائمة من خلال ما أظهرته من رغبة في ممارسة السلطة، وهذا الخيار تستبعده الدراسة.

الخيار الثاني هو أن حماس ستسير في نفس الطريق الذي سارت فيه المنظمة وعمودها الفقري فتح، أي التدرج في النزول من الشجرة – من تحرير

كل فلسطين بالكفاح المسلح إلى الاعتراف بإسرائيل وبقرارات الشرعية الدولية، ويعتقد البعض أن سرعة نزول حماس من الشجرة ستكون أكبر لأنها انتقلت، من حيث لم تحتسب، من المعارضة إلى حزب سلطة بأغلبية مرتفعة من الأصوات.[1]

سوف تقوم الدراسة بطرح بعض الإشارات التي تؤكد عملية هذا التصور من خلال عدة نقاط وهي:

- تكيف حماس بشكل بطئ مع اتفاق أوسلو، فحماس دخلت الانتخابات التشريعية وهي تدرك أنها منصوص عليها في الاتفاق، وأن هذه الانتخابات تجري برعاية أمريكية إسرائيلية، كما أنها بعد نجاحها في الانتخابات، أبدت تمسكها بممارسة السلطة ودفعت أثمان سياسية غالية نتيجة لذلك.
- إخماد السلاح دون التخلي عن أنماط المقاومة المسلحة أو الانصياع لمبدأ نزع السلاح كلياً، تحت شعار التهدئة، وفتح فرصة لخيار التفاوض.
- القبول شبه الواقعي بإسرائيل عبر التجاوب مع طرح فكرة الهدنة طويلة الأمد، وكان مؤسس الحركة وزعيمها الراحل أحمد ياسين قد أعلن ذلك قبل أكثر عشر سنوات، فلا جديد فارق بالنسبة لإعلان بعض قادة حماس راهناً إمكانية التفاوض مع إسرائيل عبر أطراف ثالثة، ولكن الحركة تميز هذا الموقف عن قضية الاعتراف القانوني بإسرائيل، ما يجنبها صحة التخلي عن واحد من أهم ثوابتها .
- الإفصاح عن التعاطي مع دولة فلسطينية مستقلة في حدود١٩٦٧م بدون التخلي عن حلم دولة من النهر إلى البحر، وهو ما ينفي عنها جدلاً صفة الإغراق في اللا ممكن والمستحيل وعدم النظر إلى معطيات القضية الوطنية المنظورة راهناً.
- عدم الإعلان عن رفض المبادرات العربية للتسوية مع إسرائيل، وكذا التواصل مع الدول العربية المعاهدة لإسرائيل، ورفض الانجرار إلى مهاجمة أهداف إسرائيلية خارج فلسطين التاريخية .

يرى البعض أن حماس ستبدى مزيد من المرونة في مواقفها السياسية، إذا ما حصلت على أثمان عالية، تعزز بها صدقتيها أمام محازبيها وأنصارها، وداخل النظام الفلسطيني بصفة عامة، وحماس سوف تمارس دورها المتقدم في النظام السياسي الفلسطيني وفي خاطرها تجربة فتح والسلطة الوطنية على مدار عقد ونصف.[li]

ترى الدراسة أن **حماس أثبتت بجدارة أنها ستعيد تجربة فتح السابقة،** ويعزز ذلك انشغال حماس في قضية السلطة وإدارتها والصراع عليها كأي حزب سياسي يتطلع إلى الوصول للسلطة، وعلى أحسن الأحوال من الممكن أن تستفيد من أخطاء فتح في إدارة العملية السلمية، ويتضح ذلك من رفع حماس سقف مطالبها السياسية دائماً.

٤- حكومة الوحدة الوطنية

في حال نجاح الحوار الفلسطيني-الفلسطيني وإيمان كل من فتح وحماس بضرورة التوافق الوطني سيتم إعادة تشكيل أطر ومؤسسات منظمة التحرير وهو ما سيحقق لحماس الدخول فيها، كما سيتم الاتفاق على موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وسيتم تشكيل حكومة سيتم الاتفاق عليها وعلى شكلها (مستقلين، فصائلية)، على أن تقوم هذه الحكومة بإدارة الأمور لحين موعد عقد الانتخابات، كما سيتم حسم موضوع إصلاح الأجهزة الأمنية وبنائها على أسس وطنية ومهنية، وسيتم إنهاء ملف المصالحة.

ترى الدراسة أن على الفلسطينيين وانطلاقاً من صدق قضيتهم العمل على إنجاح الحوار، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة لأن الخطر المحدق بالقضية أصبح كبيراً، كما أن الشعب الفلسطيني قد ضاقت به السبل رغم كل التضحيات التي قدمها ولازال يقدمها.

ما من شك أن البديل عن الحوار هو التيه وفقدان البوصلة، والدراسة تؤكد حاجة فتح لحماس، وحاجة حماس لفتح، لمواجهة التعنت الإسرائيلي، ورفع سقف

المطالب الفلسطينية، فلا حماس تستطيع إدارة الصراع مع إسرائيل لوحدها، ولا فتح تستطيع إدارة الصراع مع إسرائيل لوحدها.

إن حركتي فتح وحماس تحديداً يحملان معاً مسؤولية إدارة الوضع الفلسطيني على قاعدة من التعاون والتكامل والتفهم المتبادل من دون أن يعفي ذلك القوى الفلسطينية الأخرى من مسؤوليتها عن استنهاض أوضاعها وإعادة الاعتبار إلى واقع التنوع والتعددية على الساحة الفلسطينية .

خاتمة:

التجديد مرادف للتغيير البناء وللإصلاح والتحديث، وهي باختصار قضايا مطروحة بقوة في مرحلة دقيقة من حياة الحركة بكل جوانبها؛ لكن التغيير-أي تغيير- يثير الكثير من المخاوف والهواجس بل ويخلق هموما وتحديات يصعب تجاوزها دون كسر حاجز الخوف. فالموروث القديم والتقاليد والأساليب المجربة، بغض النظر عن صحتها وفعاليتها أو حتى تكيفها مع الواقع المتجدد، يخلق عبر الزمن حاجزاً يقف ليس فقط دون اقتحام أي جديد؛ ولكن أحيانا دون حتى القدرة على تجريب ما هو مختلف.

الواقع؛ وبموضوعية، أن التخوف من التغيير وهواجس إدخال الجديد على سياسات قديمة ليست حالة خاصة، فالقاعدة تنطبق على الجميع؛ أفراداً وجماعات ودول، وهي أمر منطقي يمكن تفهمه واستيعابه؛ ولكن تظل القدرة والكيفية التي يتم بها التعامل معه هي التي تصنع الفرق وتميز بين التجارب المختلفة.

وإذا ما أردنا تقديم أفكاراً عامة تصلح لرسم معالم أساسية لرؤية أولية حول تطوير حركة فتح، وتحسين أدائها، فلا بد من الإشارة ، تحديداً، إلى محورين رئيسيين:

الأول داخلي: يتلخص في تحديث البناء تنظيمياً ومؤسسيا وفكرياً بما يتوافق مع الواقع الجديد المتغير. يدخل في هذا الإطار تطوير وعصرنة الهياكل التنظيمية والبرامج وأساليب العمل لزيادة القدرة على العمل السياسي والجذب المجتمعي.
والمحور الثاني خارجي: يتمثل في المزيد من الانفتاح على الجمهور وإتاحة الفرصة للاتصال المباشر بالمواطنين، والمصارحة الكاملة معهم بجميع الحقائق والبيانات والمعلومات بعيداً عن المسكنات والمهدئات التي تضل الطريق وتخلق التناقضات وتؤدي دائماً إلى فقدان الثقة.

وكي نخرج من العموميات إلى قليل من التفصيل نقول: إن تحديث البناء قد **يستوجب تغيير أو مراجعة الكثير من المنطلقات الفكرية والسياسية قبل التنظيمية أو المؤسسية** التي تجاوزها الواقع وربما الزمن، مثلما قد يتجاوز مجرد إدماج أجيال جديدة شابة، فهي في حد ذاتها لا تعني شيئاً إذا لم تحمل أفكاراً وبدائل جديدة، فالتجديد المقصود هنا فكرياً وسياسياً بالأساس إلى جانب محتواه الجيلي.

من ناحية ثانية، مطلوب أكثر من أي وقت مضى **مزيداً من الانفتاح والديمقراطية في الحياة الحزبية** الداخلية، وتوسيع للمشاركة الحزبية باعتماد تقسيم عقلاني داخلي للسلطة والاختصاص بين المستويات التنظيمية القيادية والوسيطة والقاعدية، إضافة إلى ضرورة فتح الحوار التنظيمي الداخلي بين القواعد والكوادر، **أي أن يحاور التنظيم نفسه**، هذا الحوار الذي تتهرب منه القيادات الحزبية أكثر أهمية وإلحاحاً من سواه، فالاتزان الداخلي الحقيقي مقدم على الخارجي.

من ناحية ثالثة، آن الأوان للقضاء على ظاهرة احتكار القادة للمناصب التنظيمية والسياسية لفترات طويلة، لما لها من آثار ضارة. يمكن مثلا **تقييد فترات خدمة القادة بدورتين متتاليتين** مهما كان المنصب، ذلك من شأنه أن يتيح الفرصة

لدخول عناصر جديدة وبالتالي رفع مستوى دوران النخبة وتجديد الكوادر والدماء، كما أنه يتيح قدراً من المسائلة المستمرة، وهو حتماً سيقلل من حدة الصراع على المناصب.

بقيت نقطة أود الإشارة إليها هي أن التطلع لهذه الرؤية الجديدة لا يحمل- ولا يجب أن يحمل، المعنى الانقلابي ضد كل ما هو قائم، ففيه موروث يمكن البناء عليه، كما لا يجب أن يحمل أيضاً معنى الخصومة الجيلية، فليس هناك جيل بأكمله إصلاحي وتقدمي بينما الآخر محافظ ورجعي، والأجيال تتواصل وتتكامل وتعمل معاً للحفاظ على الحيوية السياسية المطلوبة، مثلما لا يصح تصنيف الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية وفق نفس الثنائية، **فالجميع شركاء في البناء والتطوير**.

آخر القول... بصراحة... وموضوعية..لا يمكن تصور عبور فتح إلى المستقبل بدون رؤية جديدة، منفتحة على ذاتها وعلى المحازبين والجماهير، تكون متسامحة في توجهاتها، متصالحة بين أجيالها، متواصلة مع جماهيرها، بهذا تتحدد بداية الانطلاق إلى العهد الجديد المأمول دون خوف... **لتفعلها فتح ولن تخسر إلا الخوف ذاته.**

قائمة المراجع

١. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو.. دراسة تحليلية نقدية،(رام الله: مؤسسة مواطن، ط1، 1998)، ص٨٤.

[2]. المرجع السابق، ص١٠٦.

[iii] عبير ياسين ومحمد جمعة، في صبحي عسلية(تحرير)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلي حوارات الهدنة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص٤٦.

[iv] الفرز علي التنظيم يعني أن بعض الأفراد المنتمون لفتح ينتدبون للعمل في أطر الحركة مع بقائهم علي الكادر الوظيفي للسلطة الوطنية، وهم يتلقون مرتباتهم وامتيازاتهم ودرجاتهم من السلطة، ولا يعملون بها.

[v] مقابلة مع سفيان أبو زايدة، في فتح الداخل: حوارات صريحة مع قادة ميدانيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٢١، شتاء ١٩٩٥، ص٧٢.

[vi] تعتمد فتح على التقسيمات التقليدية للتنظيم وهي:الخلية، فالجناح، فالمنطقة، فالإقليم. **انظر**:صبحي عسيلة (وآخرون)، الفصائل الفلسطينية، مرجع سابق، ص٤٤.

[vii] جريدة "القدس الفلسطينية"، في ٢٠٠٢/١١/٣.

[viii] وثائق فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٥٣)، شتاء ٢٠٠٣، ص١٧٠.

[ix] حديث صحفي لأمين سر فتح في الضفة الغربية، مروان البرغوثي يتحدث، وثائق فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد48، خريف2001، ص197.

[x] يطلق اسم التنظيم على الجناح الناشط في فتح، لاسيما في أوساط المراقبين الإسرائيليين والأجانب (وبين الفلسطينيين بصورة متزايدة) غير أن فتح بمجملها في السابق كانت تعرف باسم "تنظيم فتح" ومن ثم فان العضوية في فتح أو في التنظيم سيان، **لمزيد من المعلومات انظر**:

-Grahamvsher,"fatah'sTanzim:origins and politics "Middle East Report 30, no. 4 (winter 2000), pp 6-7.

[xi] ماجد كيالي، الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد (٥٢)، خريف ٢٠٠٢، ص ٤٥-٤٦.

[xii] جورج جقمان، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٢، ربيع ٢٠٠٥، ص٥١.

[xiii] عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح، مرجع سابق، ص٤٧.

[xiv] هاني المصري، الحكومة الفلسطينية الجديدة: أزمة أسماء وحقائب أم خلاف سياسي؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٤، ربيع ٢٠٠٣، ص١٥.

[xv] المرجع السابق، ص٢١.

[xvi] طلال عوكل، قراءة في أحداث غزة: أزمة عارضة أم أزمة بنيوية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٩، صيف ٢٠٠٤، ص٢٧.

[xvii] جورج جقمان، مستقبل النظام السياسي، مرجع سابق، ص 52.

[xviii] ماهر الشريف، إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو: وقفة عند بعض السجالات الفكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٧٠، ربيع ٢٠٠٧، ص٢٣.

[xix] المرجع السابق، ص36.

[xx] لقاء مع عبد الله الإفرنجي، الحكم والحكومة في السلطة الفلسطينية، مجلة الدراسة الفلسطينية، العدد ٦٩ شتاء ٢٠٠٧، ص ١٢٦.

[xxi] عماد جاد، التداعيات المتوقعة للانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية على القضية الفلسطينية، شؤون عربية، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦، ص ١٥.

[xxii] جميل هلال، في الذكرى الستين للنكبة، الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 73، شتاء 2008، ص 59.

[xxiii] عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، أيلول/سبتمبر2006)، ص98-99.

[xxiv] فتح، خطاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس أمام المجلس التشريعي الثاني، رام الله، 18شباط/2006.

[xxv] ماجد كيالي، الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦، ص ٣٤.

[xxvi] أحمد سامح الخالدي، المأزق الفلسطيني الراهن، كيف وصلت إلى هنا، وما العمل؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (75/74)، ربيع/صيف 2008 ص 8-9.

[xxvii] عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مرجع سابق، ص100.

[xxviii] على الجرباوي ويندى بيرلمان، مأزق فتح بعد غياب القيادة الكاريزمية والشرعية الثورية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 71، صيف 2007 ، ص٤٨ .

[xxix] **وثيقة الأسرى**: هي وثيقة صاغها الأسرى في السجون الإسرائيلية بمختلف انتمائتهم بعد أحداث غزة الدامية بين فتح وحماس ،ووقعت عليها جميع الفصائل باستثناء حركة الجهاد الإسلامي وأهم بنودها: تحريم الاقتتال الداخلي واستخدام السلاح، وإصلاح الأجهزة الأمنية،

وضرورة تنظيم العلاقة مع المقاومة، واحترام الصلاحيات وفق القانون الأساسي، والعمل على تشكيل حكومة توافق وطني (وحدة وطنية)، وقد تم تطوير هذه الوثيقة فيما بعد لتصحيح وثيقة الوفاق الوطني **للمزيد انظر**: حسن ابحيص ووائل سعد، في التطورات الأمنية في السلطة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في محسن صالح (محرر)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط ١، ٢٠٠٦)، ص٣٠-٣١.

[xxx]. **اتفاق مكة**: جاء بمبادرة سعودية لوقف الاقتتال بين فتح وحماس، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح منظمة التحرير، وكسر احتكار فتح للسلطة، وإصلاح الأجهزة الأمنية بحيث تبنى على أسس وطنية ومهنية، **للمزيد انظر:** المرجع السابق، ص٦٠-٦٥.

[xxxi]. طلال عوكل، اتفاق مكة: قراءة في المقدمات والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(٦٩)، شتاء ٢٠٠٧، ص١٤٧.

[xxxii]. طلال عوكل، غزة داخل مثلث الدمار: الانقسام والحصار والعدوان، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٧٥/٧٨، ربيع/ صيف ٢٠٠٦، ص٢٥.

[xxxiii]. جميل هلال، في الذكرى الستين للنكبة، الانقسام الفلسطينية والمصير الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٣، شتاء ٢٠٠٨، ص٦٢ .

[xxxiv]. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ ثنائية التفتيت والاختراق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨) ، ص١١٩.

[xxxv]. من جهة قام الرئيس محمود عباس بتفعيل دور المجلس المركزي للمنظمة كبديل عن المجلس التشريعي، ومن جهة أخرى قررت حماس عقد جلسات التشريعي عبر نظام الإنابة، واعتبرت أن تفويض أعضاء المجلس الأسرى المنتمين لها لآخرين خارج السجون الإسرائيلية ليقوموا بدورهم، أمراً جائزاً وقانونياً.

[xxxvi]. طلال عوكل، غزة داخل مثلث الدمار والانقسام، مرجع سابق، ص٢٦-٢٧.

[xxxvii]. المرجع السابق، ص٢٦.

[xxxviii]. عماد جاد، التداعيات المتوقعة للانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٣ .

[xxxix]. **خطة الانطواء**: مشروع إسرائيلي، بموجبه تتولى الحكومة الإسرائيلية تحديد المناطق التي ستنسحب منها في الضفة الغربية، ولا حديث عن قضايا الوضع النهائي مع الفلسطينيين .

[xl]. عماد جاد، التداعيات المتوقعة للانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٨.

[xli]. محمد خالد الأزعر، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية، العدد (125)، ربيع 2006 ، ص59 .

[xlii]. المرجع السابق، ص٥٦ .

[xliii]. مقابلة مع نبيل عمرو، نشرة دورية لفتح القاهرة، بدون عدد، يناير 2009، ص25.

[xliv]. ماجد كيالي، الحسابات السياسية، مرجع سابق، ص٣٦.

[xlv]. مقابلة مع نبيل عمرو، مرجع سابق، ص26.

[xlvi]. **انظر**: أول استطلاع ميداني بعد أحداث غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (71)، صيف 2007، ص124-126.

[xlvii]. مقابلة مع عبد الله الإفرنجي، الحكم والحكومة في السلطة، مرجع سابق، ص129.

[xlviii]. أحمد سامح الخالدي، المأزق الفلسطيني الراهن، مرجع سابق، ص6.

[xlix]. محمد خالد الأزعر، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، مرجع سابق، ص49.

[l]. إبراهيم أبراش، الانتخابات والمسألة الديمقراطية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦، ص٤٩.

[li]. محمد خالد الأزعر، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، مرجع سابق، ص51-52.